



صندوق النفقة
الفلسطيني



كلنا نحن
التقرير السنوي 2019



صندوق النفقة
الفلسطيني



التقرير السنوي

ANNUAL REPORT 2019

4	كلمة المدير
5	الملخص التنفيذي
6	توجه الصندوق
9	القسم الاول (دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها من جهات الاختصاص لمستحقيها)
9	ضمان وصول الصندوق للفئات المستحقة للنفقة
11	الفئات المستحقة للنفقة
16	الصرف لمستحقي/ات النفقة
18	الصندوق في وسائل الإعلام
19	المتابعة والتحقق من الحالات المستفيدة لضمان وصول الخدمة لمستحقيها
19	الأنظمة والإجراءات المؤسسية المتبعة للصرف
21	القسم الثاني (المساءلة وزيادة نسبة الأموال المستردة)
22	مأسسة العلاقة مع جهات الاختصاص
23	ومن بين التحديات التي رصدها الصندوق:..
24	استرداد أموال الصندوق
25	تطوير أنظمة وقوانين وإجراءات تضمن استرداد أموال الصندوق
29	القسم الثالث (تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق)
29	تفعيل شبكة الأمان لأصحاب الحقوق
31	ننهض بشراكتنا
32	تقديم المساعدة القانونية لأصحاب الحقوق
35	القسم الرابع (استدامة الصندوق)
36	استدامة الصندوق
38	الرقابة والمتابعة
38	المؤشر الأول: التواصل بين الموظفين/ات
39	المؤشر الثاني: الأرشفة وذاكرة المؤسسة
39	ضمان الشفافية
40	الاطلاع على تجارب المؤسسات التي تقدم خدمات مشابهة لخدمات الصندوق
40	الأردن
40	لبنان
40	إسبانيا
41	جائزة النزاهة والشفافية



كنا ولا زلنا منذ تأسيس صندوق النفقة الفلسطيني نسعى إلى خلخلة العلاقات غير المتوازنة في الحيز الخاص ما بين المحكوم عليهم ممن يعتقدون أنهم يسيطرون على حياة المحكوم لهم من (أطفال، نساء، كبار السن، الأقارب غير القادرين على الكسب وذوي الإعاقة)، ترسيخاً لقيم المساواة والحماية كوجهين لا يغيبان عن نافذة الوصول للعدالة لمستحقي النفقة. وذلك على اعتبار أن هذه الفئات لا تملك المال والقرار نتيجة لإقصائهم بفعل الثقافة الذكورية المتجذرة في الهياكل الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية.

كمؤسسة من مؤسسات دولة فلسطين لعب الصندوق دوراً لافتاً في مساءلة الفارين من وجه العدالة من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفارين من تنفيذ أحكام النفقة، كالحبس، منع من السفر، الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة. كما لعبنا دوراً أساسياً في تعميق المعنى الشمولي للحماية التي تجاوزت حدود دفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها بشكل شهري إلى مفهوم تمكين الفئات المستحقة للنفقة، عبر تقديم خدمات شمولية عملية واستراتيجية تستنطق طاقاتهم وقدراتهم وإمكانياتهم لتوسيع خياراتهم في التعليم والعمل والصحة، كما إتاحة فرص المشاركة لهم في الحياة العامة.

نفخر نحن صندوق النفقة بتجربتنا كتجربة فلسطينية بامتياز سبقت التجارب العربية المختلفة بالرغم من الاحتلال والتحديات السياسية، الاقتصادية والثقافية لتصبح تجربتنا محط تعلم واهتمام من الدول الشقيقة تونس، البحرين، الجزائر، الأردن ولبنان. صيرورة تعميق رؤيتنا، وتراكم عملنا وخبرتنا في قطاع العدالة ميزنا على مستوى وطني وإقليمي، ودولي.

وطنياً، حصد الصندوق جائزة النزاهة والشفافية، وكرم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الصندوق في حفل النزاهة الوطني الرابع عشر للعام 2019 عن مؤسسات عامة تبنت مبادرات من شأنها تعزيز قيم النزاهة في تقديم الخدمات العامة بعدالة وجودة ومساواة للمواطنين والمواطنات.

إقليمياً، التقى صندوق النفقة مع صندوق التسليف الأردني. في إطار تعميم التجربة وتبادل الخبرات وتطوير وبناء قدراتهم والتعلم من التجربة الفلسطينية لتعميق فلسفة عملهم وخطابهم من منظور حقوقي تنموي شمولي، وتزويدهم بالوثائق المتعلقة بعمل الصندوق، وتدريبهم على آليات عمل صندوق النفقة. أيضاً شارك الصندوق تجربته كنموذج يحتذى به لتحقيق الحماية للنساء من العنف الاقتصادي، ضمن محور مسؤولية الدولة في حماية النساء في لبنان مع عدد من الدول العربية.

دولياً، مثلت دولة فلسطين لإعداد الخطة الاستراتيجية الإقليمية (2020-2025) وبناء برنامج «مسار للنوع الاجتماعي» بدعوة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي لأجل التنمية AECID في مدريد/إسبانيا، على مستوى العالم العربي ضمن وجهة نظر إقليمية تدعم أسس الشراكة بين الدول.

نحن ما نحن عليه الآن بفضل الفئات المستحقة للنفقة والحاضرين/الحاضرات دوماً في خطط وسياسات وبرامج وأنشطة الصندوق التي تلقي بظلالها على مسار الوصول للعدالة بوجهيها الحماية والمساءلة.

نحن ما نحن عليه الآن بفضل بهاء روح المؤمنين والمؤمنات بفلسفة ورؤية الصندوق مستشارين كانوا أم أصدقاء.

نحن ما نحن عليه بفضل بهاء روح العاملين والعاملات في الصندوق على امتداد الوطن الذين يسبقهم شغفهم للبحث عن العدالة قبل الأنا، لترسيخ تجربة الصندوق كنموذج يجب تعميمه في ربوع الوطن وعلى صعيد عربي.

نحن ما نحن عليه الآن بفضل بهاء روح مجلس الإدارة، والشركاء من مؤسسات رسمية وغير رسمية، الذين رسموا طريقاً للخلاص من القهر والظلم والبحث عن نور العدالة.

الأستاذة فاطمة المؤقت
لن نترك أحد وراءنا



الملخص التنفيذي



العام 2019 كان عامًا استثنائيًا بامتياز، إذ توجت إنجازاتنا على مدار العام بفوزنا بجائزة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

وذلك على اعتبار أن الصندوق أحد أهم المؤسسات العامة التي تعزز قيم النزاهة، المساواة والعدالة في تقديم خدمة عامة نوعية للمواطنين والمواطنات.

وفي العام 2019 بلغ عدد الفئات المستحقة للنفقة (15,363)، مقارنة مع (11,869)، في العام 2018، أي بزيادة بلغت (29.4%). وقد بلغ عدد المستحقين من الأطفال (76.3%) (13.3%)، نساء، (10.4%)، أخرى. علما بأن (46.3%)، من الأسر المستحقة للنفقة واللواتي ترأسهن نساء يعتمدون بشكل رئيسي على الصندوق كمصدر دخل واحد ووحيد. وفي العام نفسه، لاحق الصندوق (600) من المحكوم عليهم والفارين من وجه العدالة؛ وقدم الصندوق خدمات قانونية شملت (516) استشارة ومرافعة قانونية.

وفي إطار تمكين الفئات المستحقة للنفقة وتغيير ظروف حياتها، قدم الصندوق رزمة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة بما في ذلك السكن اللائق والطرود الغذائية والمساعدة النقدية والملابس وتوفير الأدوية والأجهزة الصحية كما توفير قرطاسية وحقائب مدرسية، بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

ولضمان وصول الفئات المستحقة لخدمات الصندوق، نظم الصندوق ورش توعوية في مختلف محافظات الوطن شارك فيها أكثر من 600 مشارك ومشاركة من مواطنين ومواطنات وطلبة الجامعات. كما عقد الصندوق 39 اجتماعا مع مقدمي الخدمات العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الشراكات وبحث آليات التعاون لتحسين السياسات والبرامج والخدمات لمستحقي النفقة.

بلغ مجموع الإيرادات لعام 2019 (7,127,885.84) شيقل مقارنة مع (7,321,924.00) شيقل عام 2018. في حين لم يتم تسجيل أية إيرادات من أرباح الاستثمار لهذا العام.



وفي إطار تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة لاعتبارات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، تمكن صندوق النفقة وبالتعاون مع السلطات القضائية المختصة (المحاكم الشرعية والشرطة القضائية)، من لم شمل طفل مع والدته كانت قد طلبت دعم الصندوق لضم ابنها، وذلك بعد مرور عام كامل على صدور حكم حضانة تعذر على ذوي الاختصاص تنفيذه لصالح الطفل ووالدته. كما تم استصدار شهادتي ميلاد بالتنسيق مع وزارة الداخلية لطفلين: الأول يبلغ من العمر ثمانية عشر شهراً والثاني ثلاثة أشهر، بعد كل محاولات الرفض والمقاومة لمنع استصدارهما من قبل والدي الطفلين. وهذا يجسد رؤية الصندوق في تحقيق العدالة بالدفاع وحماية حقوق الفئات المستحقة من (أطفال، نساء، كبار السن، الأقارب غير القادرين على الكسب وذوي الإعاقة).





توجه الصندوق

حق النفقة يتمتع بصفة الامتياز بموجب القانون مقارنة بالحقوق المالية الأخرى، على اعتبار أن النفقة تكفل الحقوق الأساسية لمستحقيها من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج وتعليم. وصندوق النفقة كمؤسسة عامة من مؤسسات الدولة يلعب دوراً حاسماً في مسائل الأحوال الشخصية لشريحة كبيرة من المجتمع من (أطفال، نساء، كبار السن، الأقارب غير القادرين على الكسب وذوي الإعاقة)، من أجل خلق توازن في العلاقة بين الفئات المختلفة في المجتمع لما له من انعكاسات تنموية مستدامة تضمن مشاركة فاعلة لمختلف الفئات وبدون تمييز.

وقد ارتكز ثلوثنا على مفاهيم الحماية، المساواة والبيئة التمكينية، لتحقيق العدالة للفئات المستحقة للنفقة (أصحاب الحقوق) من صندوق النفقة (كافل الحقوق). إذ يعتبر صندوق النفقة الهيئة العامة الوحيدة المخولة قانوناً بتنفيذ قرارات النفقة متعذرة التنفيذ في المحاكم المختصة. وذلك من خلال دفع قيمة أحكام النفقة المتعذر تنفيذها للفئات المستحقة من (أطفال، نساء، كبار السن، الأقارب غير القادرين على الكسب وذوي الإعاقة)، ومساواة المحكوم عليهم الفارين من العدالة. بالإضافة إلى تقديم خدمة شمولية لتمكين أصحاب الحقوق لعيش حياة كريمة ضامنة لحقوقهم التي تفتح الفرص لهم أمام المشاركة في الحياة العامة على اختلاف مجالاتها في المجتمع.

تنسجم خطط الصندوق مع الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية بما في ذلك أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعاهدات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين، وهي: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين.



تبنى صندوق النفقة الفلسطيني منذ نشأته، النهج التشاركي لمأسسة العلاقة مع جهات الاختصاص من المؤسسات الحكومية: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاقتصاد، وزارة العدل، وزارة الحكم المحلي، النيابة العامة، الضابطة القضائية، مجلس القضاء الأعلى، سلطة الأراضي، سلطة النقد، الشرطة وهيئة سوق رأس المال. لحماية أصحاب الحقوق والدفاع عنهم، وملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة وصولاً للعدالة. هذا بالإضافة إلى مأسسة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات وغيرها، لضمان تقديم خدمة شمولية تتلاءم مع احتياجات الفئات المستحقة للنفقة العملية منها والاستراتيجية لاستنطاق طاقاتهم وقدراتهم وفتح الخيارات أمامهم بما يضمن توفير بيئة تمكينية لهم.





يعد وصول النساء المعيلات لأسرهن إلى الموارد المالية المنصوص عليها في قوانين الأحوال الشخصية كالنفقة، ضرورة في سياق مجتمع تهيمن عليه الثقافة الأبوية التي تركز دونية الفئات المعتمدة مالياً على المكلف شرعاً بالإنفاق عليهم (زوج، أب، بنت، ابن)، وعلى أكثر من مستوى واحد. وفي حضرة وجود مؤسسة من مؤسسات الدولة كصندوق النفقة، فقد أعاد ضمان المساواة والحماية شعور الفئات المستحقة للنفقة بالكرامة والأمان تحديداً للنساء المعيلات لأسرهن. كما وتمكن صندوق النفقة من مساءلة الأزواج الحاليين أو السابقين نيابة عن النساء اللاتي تعرضن وأطفالهن لفترات طويلة من الحرمان والعوز وذل الحاجة نتيجة ترك الأب وتهربه من التزاماته تجاههن وأطفالهن. ويكفل الصندوق كرامة النساء وأطفالهن رغم التحديات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهنها عند العيش مع وصمة العار كونها زوجة متروكة، مهجورة أو مطلقة في مجتمع يصور النساء على أنهم السبب وراء تركهن، هجرانهن، طلاقهن أو تعتبرهن فريسة يمكن التلاعب بهن بسهولة لأنهن يتحملن عبء إعالة أطفالهن وتلبية احتياجاتهن الأساسية.

ولضمان استمرارية واستدامة دور الصندوق في قطاع العدالة، فإن الصندوق يسعى إلى بناء مزيد من الشراكات وبذل الجهود الحثيثة للمساهمة في صياغة تشريعات وسياسات وبلورة إجراءات عملية كافلة للحقوق.







القسم الأول

دفع جميع أحكام النفقات المحكوم لها
من جهات الاختصاص لمستحقيها

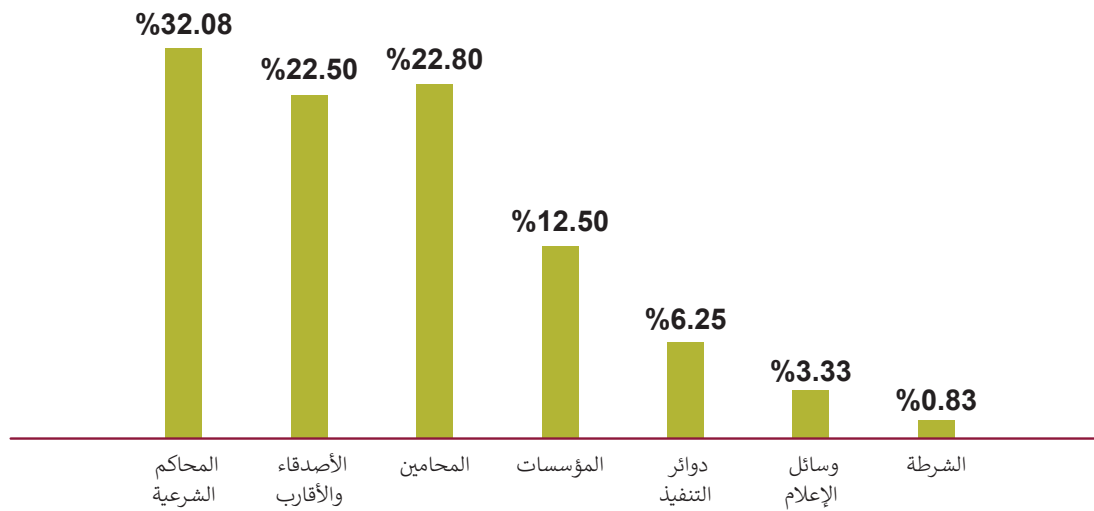
في العام 2019، دفع الصندوق قيمة أحكام النفقة لمن تنطبق عليهم معايير الاستفادة من الصندوق لـ (15,363) مستفيد ومستفيدة من (أطفال، نساء، كبار السن، الأقارب غير القادرين على الكسب وذوي الإعاقة) وقد بلغت قيمة النفقات المصروفة (5,290,588.73) شيقلا شملت جميع أنواع النفقات (طفل، ابن، بنت، تعليم، علاج، أجره رضاعة، أجره حضانه، مسكن، نفقة عدة، نفقة زوجة، نفقة والدين، نفقة أقارب من ذوي الإعاقة).

ضمان وصول الصندوق للفئات المستحقة للنفقة

يقوم الصندوق باستخدام كل الوسائل المتاحة من لقاءات توعوية ووسائل الإعلام، زيارات ميدانية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التواصل مع دوائر التنفيذ والمحامين وغيرها. وقد نفذ الصندوق (39) ورشة توعوية حول عمل الصندوق وشروط الاستفادة من خدماته، كذلك المشاركة في العديد من ورش العمل ضمن مؤسسات قطاع العدالة.

هذا ولا زالت المحاكم الشرعية تشكل الجهة الأكثر تحويلا للفئات المستحقة للنفقة بنسبة بلغت (32.08%)، ولا زالت الشرطة تشكل الجهة الأقل تحويلا لهذا العام وللعام الماضي حيث سجلت ما نسبته (0.83%)، علماً أن الضابطة القضائية هي المحطة الأولى التي تتوجه لها غالبية الفئات المستهدفة من قبل الصندوق، ما يستدعي رفع مستوى الشراكة مع الضابطة القضائية. والرسم أدناه يوضح جهات التحويل:

جهات تحويل الفئات المستحقة للنفقة ونسبة تحويل كل جهة

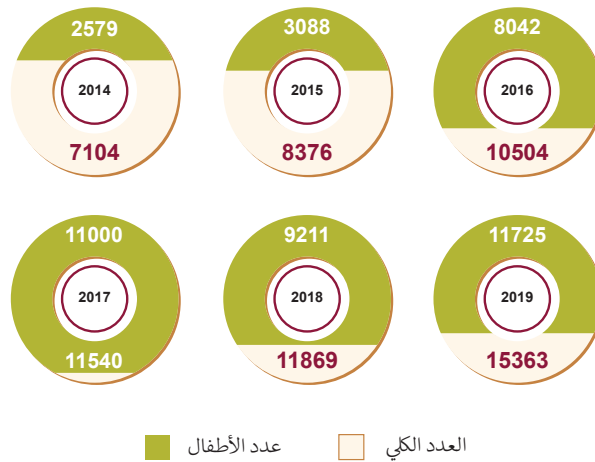




الفئات المستحقة للنفقة

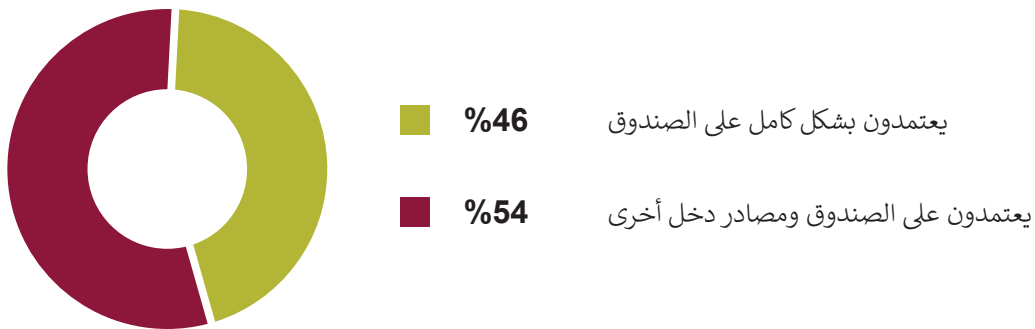
وصل العدد الإجمالي للفئات المستحقة للنفقة من الصندوق ما مجموعه (15,363) مستحق/ة، مقارنة مع ما مجموعه (11,869) مستحق/ة في العام 2018. وتشير البيانات أن العدد الأكبر من مستحقي النفقة من الصندوق هم من الأطفال: (48.53%) ذكور مقابل (51.47%) إناث، والبالغ عددهم (11,725) طفل/ة مستحق/ة في العام 2019 مقارنة مع (9,211) طفل/ة عام 2018. يوضح الرسم البياني أدناه الزيادة في عدد الأطفال خلال السنوات من (2014 – 2019).

الزيادة في عدد الأطفال المستحقين للنفقة خلال السنوات من (2014 – 2019)



ومن حيث اعتماد الفئات المستحقة للنفقة بشكل كامل على الصندوق فقد بلغت نسبتهم (46.3%)، مقارنة مع (53.7%)، ممن يعتمدون على مصادر دخل أخرى إلى جانب دخلهم من الصندوق. الرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

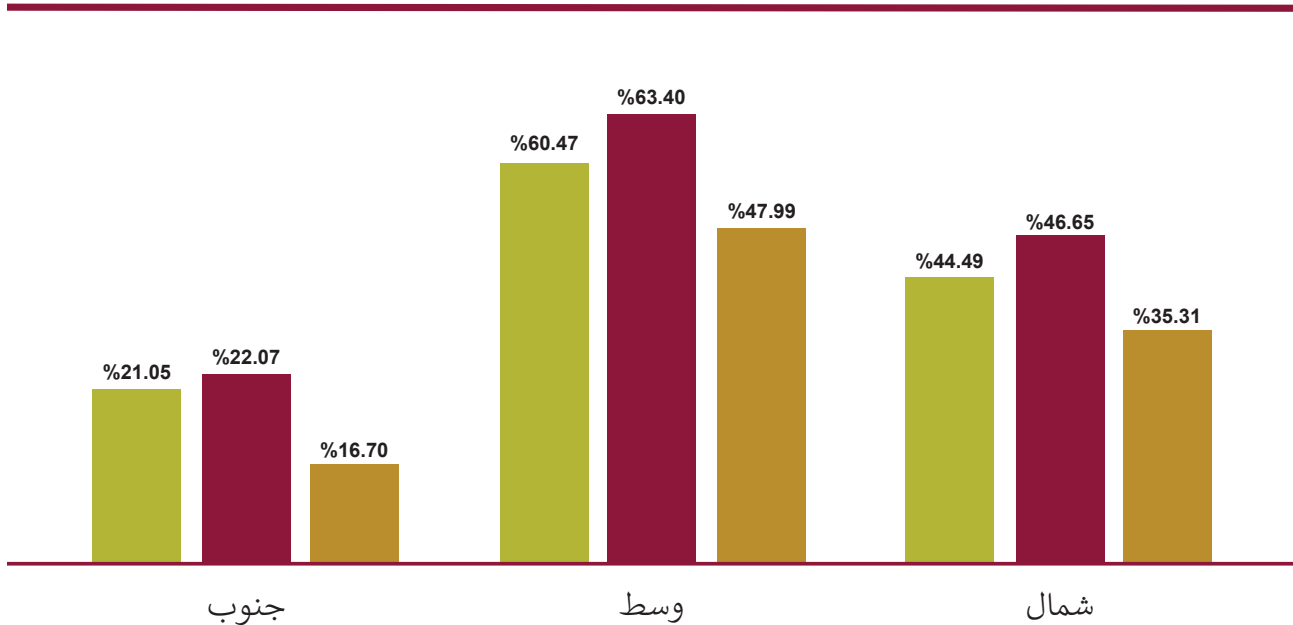
نسبة الفئات المستحقة للنفقة والمعتمدة بشكل كلي على الصندوق مقارنة مع من لديهم مصادر دخل أخرى





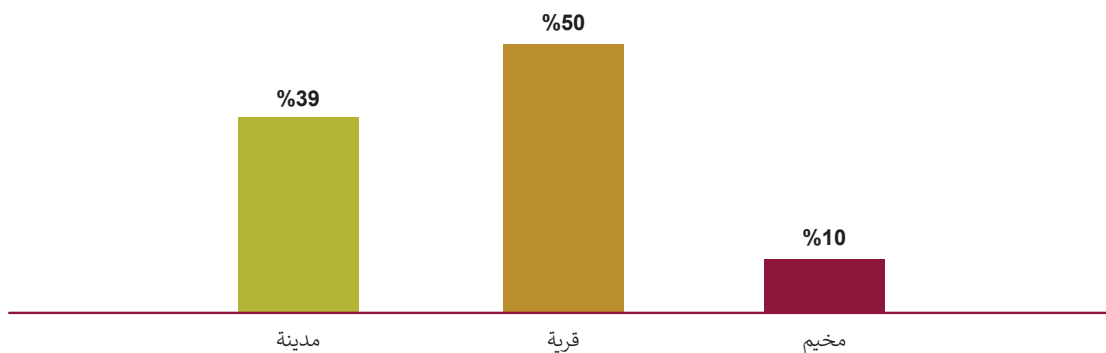
وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لمستحقي/ات النفقة من الصندوق في الأعوام 2017 و2018 و2019، فقد أظهر الرسم البياني أدناه أن غالبيتهم يقيمون في منطقة الوسط (محافظات رام الله - البيرة، القدس، سلفيت وأريحا) في الضفة الغربية؛ تليها منطقة الشمال (نابلس، طوباس، قلقيلية، جنين وطولكرم)؛ ثم منطقة الجنوب (الخليل وبيت لحم).

التوزيع النسبي لمستحقي/ات النفقة بحسب المنطقة 2019-2017



يوضح الرسم البياني أدناه توزيع المستحقين/ات حسب التجمعات السكنية (مخيم، قرية ومدينة) في الضفة الغربية لعام 2019:

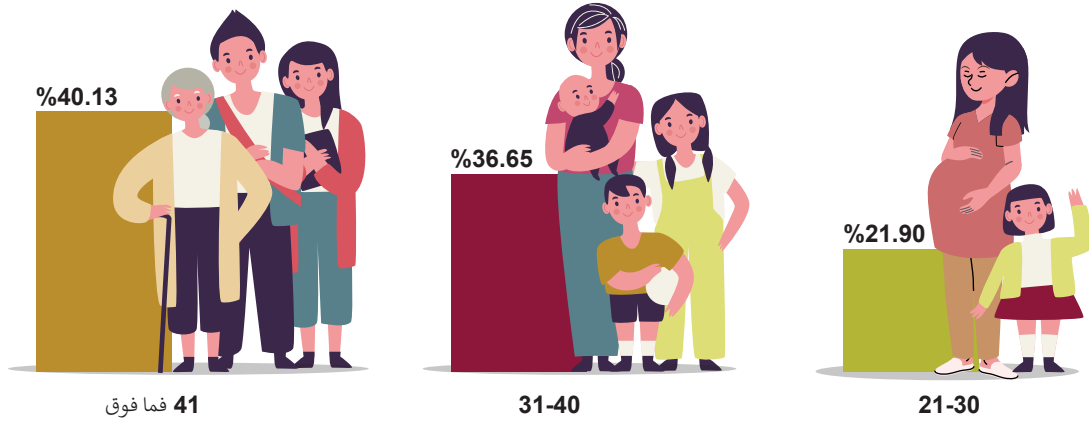
توزيع المستحقين/ات للنفقة بحسب التجمعات السكنية (مخيم، قرية، مدينة)





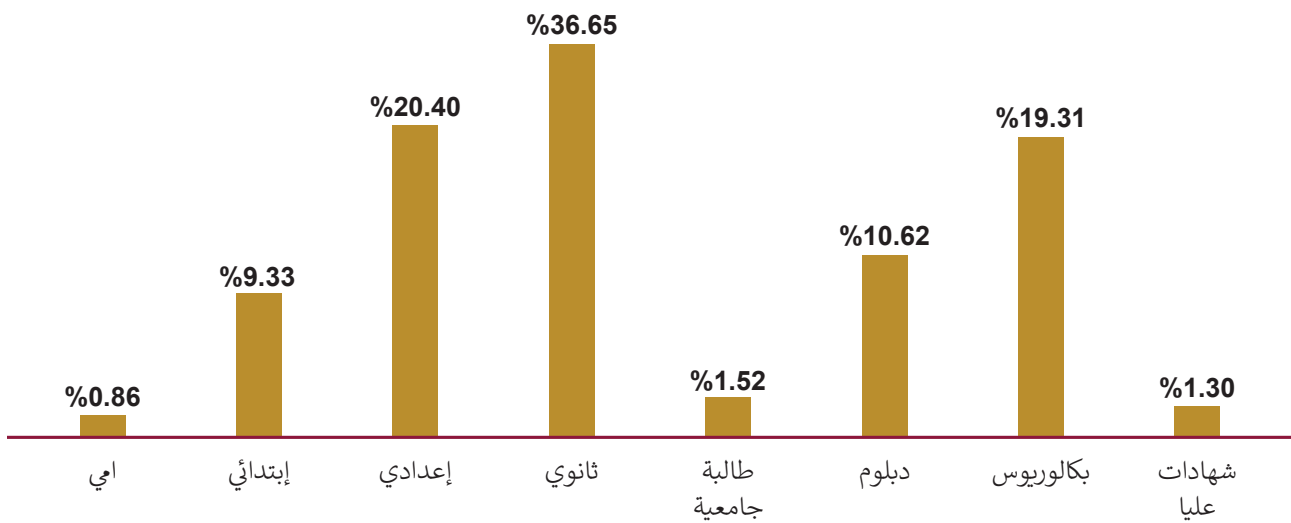
تشير المعطيات المتعلقة بالفئة العمرية أن النساء مستحقات النفقة من الصندوق واللاقي يرأسن أسرهن ممن يبلغن 41 عاما فما فوق شكلن أعلى نسبة (40.13%)، من إجمالي الأسر. أنظر/ ي الرسم البياني أدناه:

نسب النساء المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الفئة العمرية



على المستوى التعليمي للنساء اللاقي يرأسن أسرهن، تشير بياناتنا أن مرحلة التعليم الثانوية شكلت النسبة الأعلى من بين المراحل التعليمية (36.65%)، بينما سجلت المرحلة التي لازالت قيد التعليم الجامعي أقل نسبة بلغت (1.52%). أنظر/ ي الرسم البياني أدناه:

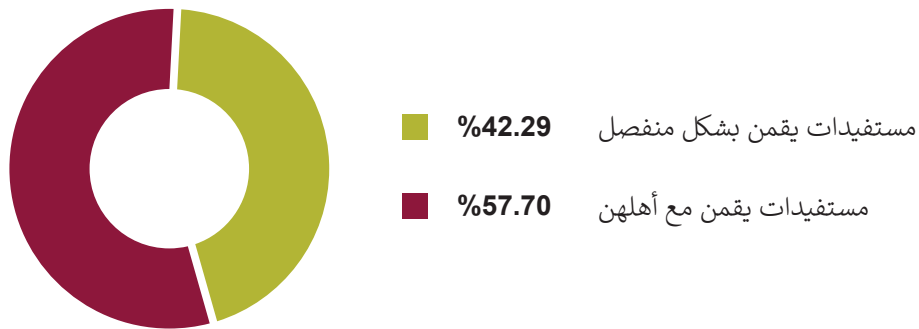
نسب النساء المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب المستوى التعليمي





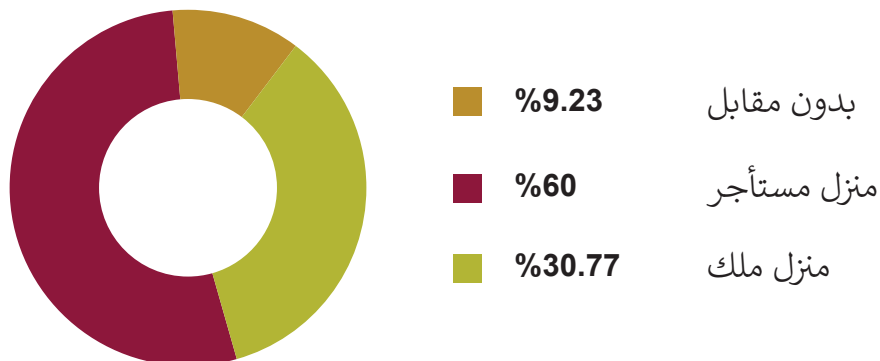
فيما يتعلق بطبيعة سكن الأسر المستحقة من الصندوق اللاتي ترأسها نساء، فقد أشارت بيانات الإدارة القانونية أن (57.70%) منهم يسكنون مع الأهل مقارنة مع (42.29%) يسكنون في بيت مستقل.

توزيع الأسر المستحقة للنفقة اللاتي ترأسها نساء بحسب إقامة الأسر (مع الأهل، منفصلة عن الأهل)



وبخصوص ملكية منازل الأسر مستحقة النفقة من الصندوق اللاتي ترأسها نساء ممن يقمن بشكل منفصل عن الأهل، تشير ذات البيانات أن (60%) منهن يقمن في منازل مستأجرة مما يزيد العبء المادي الذي تتحمله النساء اللاتي يرأسن أسرهن، مقابل (30.77%)، يقمن في منزل ملك، وفي الغالب تعود ملكيته للزوج باعتباره منزل الزوجية الأصلي، والمحكوم عليه خارج البلاد. أما الأسر ممن يقيمون بشكل منفصل بدون مقابل (9.23%)، وهذا قد يعود إلى منح الأهل هذا السكن. الرسم البياني أدناه يوضح ذلك:

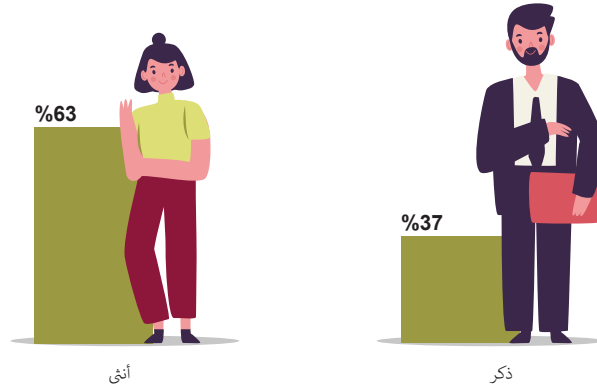
الأسر المستحقة للنفقة اللاتي ترأسها نساء ممن يقمن بشكل منفصل عن الأهل بحسب ملكية السكن





الرسم البياني أدناه يبين نسبة الذكور مقارنة مع نسبة الإناث ممن يستحقون النفقة من الصندوق على النحو التالي:

نسبة الذكور إلى الإناث ممن يستحقون النفقة



وفيما يتعلق بالنفقة وفقا لأنواعها، يتضح من الرسم البياني أدناه أن نفقة الأبناء احتلت المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (76.32%)، تلاها نفقة الزوجات (13.27%)، والرسم البياني أدناه يوضح أنواع النفقات ونسبتها من الأنواع الأخرى:

التوزيع النسبي لأنواع النفقات



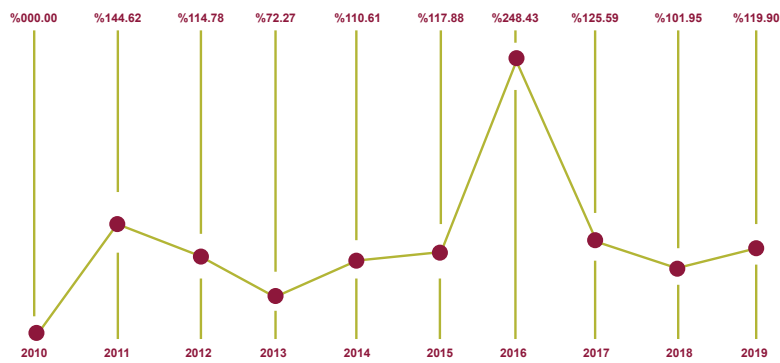


الصرف لمستحقي/ات النفقة

نتيجة الاستقرار المالي والنقدي للصندوق، تم الانتظام في صرف مستحقات مستحقي النفقة بشكل شهري ومنتظم، حيث صرف الصندوق خلال العام الحالي (13) حوالة بمبلغ إجمالي بلغ (5,290,588.73) شيقل، بمتوسط شهري بلغ (406,968) شيقل مقابل (12) حوالة في العام 2018، وبمبلغ إجمالي وصل إلى (4,412,564.84) شيقل وبمتوسط صرف شهري وصل إلى (331,257.50) شيقل مقارنةً مع (886,901) شيقل إجمالي الصرف لمستحقي/ات النفقة من الصندوق خلال العام 2010.

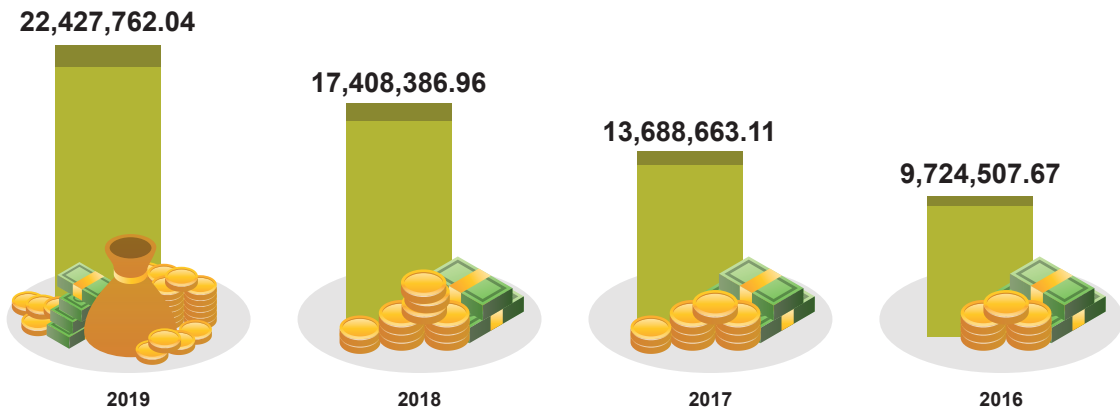
ونلاحظ الزيادة في المتوسط حيث بلغت النسبة (22%) في حين ارتفع الصرف الكلي بنسبة (33%). والرسم البياني أدناه يُظهر نسبة التغير في الصرف خلال الأعوام (2010-2019):

نسبة التغير في الصرف لمستحقي/ات النفقة خلال الأعوام 2019-2010



أما عن الذمم المالية المترصدة لمستحقي/ات النفقة من الصندوق، فقد بلغت (22,427,762.04) شيقل خلال هذا العام والرسم البياني أدناه يوضح المقارنة ما بين أرصدة مستحقي/ات النفقة من الصندوق من حيث القيمة خلال الأعوام (2019-2016)

أرصدة مستحقي/ات النفقة خلال الأعوام 2019-2016



وقف النفقة فلسطيني



الرئيسية أخبار ونشاطات البرامج تقارير ودراسات

استصدار شهادات ميلاد لطفلين بعد محاو

ميلاد لطفلين يبلغان من العمر عام ونصف وآخر ثلاث

ل من وزارة الداخلية. وكان ذلك بالتعاون مع وزار

نية من النساء، الأطفال وكبار السن.



نظراً لتجربة صندوق النفقة الفلسطيني في تحقيق العدالة المتمثلة بحماية حقوق الفئات المستحقة للنفقة ومسائلها
تنفيذ أحكام النفقة، التفتي وفد من الصندوق ممثلاً بالمدير العام للصندوق فاطمة الموفت، مديرة الإدارة القانونية هديل
مكتب المدير العام ديانا أبو شليك، مع وفد صندوق التسليف الأردني ممثل بفصل رشدان وعدد من الطاقم، لفضل
الاندة، إلى صندوق التسليف الأردني كتجربة عربية حديثة، يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق 17-18/09/2019.

أثناء عرض الصندوق تجربته والأنظمة التي تحكمه وغاياته وأهدافه وأليات عمله.

في التسليف الأردني بالتجربة الفلسطينية رغم الظروف السياسية الصعبة التي
تتطلب لتبادل الخبرات وتطوير وبناء قدراتهم والتعلم من التجربة التي
موسى شمولي، وتزويدهم بالوثائق المتعلقة بعمل الصندوق
الملكة الأردنية، والتقى برئيسة جمعية
شمال إفريقيا لجمعية
التنزيل،
وتم

محكم
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله
وإن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" صدق الله
العظيم ويمكن المساهمة شهرياً في رعاية أطفال و
المزيد ..

الصندوق في وسائل الإعلام

جميع الحقوق محفوظة 2014 :: صندوق النفقة الفلسطيني

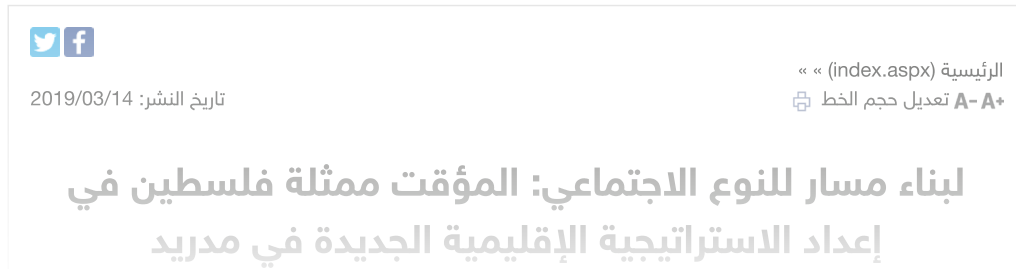
الصندوق في وسائل الإعلام

الصندوق يرى في الإعلام مرآته التي تعكس عمل الصندوق في قطاع العدالة بوجهيها الحماية والمساءلة، كونه أداة أساسية للتعريف بخدمات الصندوق لضمان الوصول للفئات المستحقة للنفقة، وتعزيز سيادة القانون بملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة. أيضاً الإعلام من وجهة نظرنا، هو بمثابة أداة لتطوير وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها من خلال التغذية الراجعة، كما تعزيز الشراكة كمواطنين/ات ومؤسسات يتقاطع عملها مع الصندوق.

كان لطاغم صندوق النفقة حضوراً مميزاً هذا العام مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، فقد تم استضافة الصندوق عبر أثير شبكة راديو أجيال، نساء إف إم، تلفزيون فلسطين، راديو هوا نابلس، راديو بيت لحم 2000. وقد تضمنت اللقاءات قضايا عدة حول مسائل الأحوال الشخصية، الحماية والمساءلة وحقوق الأطفال المتروكين وتأثير قرار بقانون الذي أجاز للام فتح الحسابات المصرفية لأبنائها القاصرين. بالإضافة إلى قضايا سياسية واجتماعية منها على سبيل المثال حل أزمة شركة كهرباء القدس.

وكأحدى الشخصيات الفلسطينية المتميزات في العمل الوطني والحقوقى والنسوي، تم اختيار الأستاذة فاطمة المؤقت في برنامج بنات كنعان للمخرجة عرين عبد الله، كأحدى الشخصيات الناجحات والملهمات والقيادات اللواتي حقن إنجازات نوعية في مجال عملهن.

واهتمت الصحف المحلية والعربية بتجربة الصندوق وأنشطته من خلال التغطيات وما يصدر عن الصندوق من توجهات فكرية أصيلة لتحقيق العدالة.



على مستوى الصفحة الإلكترونية للصندوق، يقوم الطاقم المختص بتحديثها بشكل دوري للتعريف بالصندوق، الفئات مستحقة الاستفادة منه، آلية عمله، أخباره، نشاطاته، برامجه، القانون واللائحة التنفيذية اللتان تنظمان عمله، التقارير الإدارية والمالية السنوية، الدراسات التي تم إعدادها، حقائق وأرقام حول الصندوق، شركاء الصندوق ومذكرات التفاهم التي تم إبرامها. بالإضافة إلى أخبار الصندوق المنشورة في الإعلام المكتوب والمسموع.

ومن الجدير بالذكر أن الصفحة الإلكترونية تجيب على استفسارات زوار الصفحة من خلال أيقونة أسئلة وأجوبة، وتوفر أيضاً إمكانية دعم موارد الصندوق المالية من خلال التبرع لبرنامج تكفل من خلال تعبئة نموذج التكفل المدرج في الصفحة.

أما موقع التواصل الاجتماعي الخاص بالصندوق (الفيسبوك) يتم تحديثه بشكل مستمر ودوري وإدراج أخبار وصور حول نشاطات الصندوق وخدماته. هذا بالإضافة إلى أن صفحة الفيسبوك وفرت وسيلة اتصال وتواصل سريعة مع الجهات المعنية محلياً وإقليمياً.

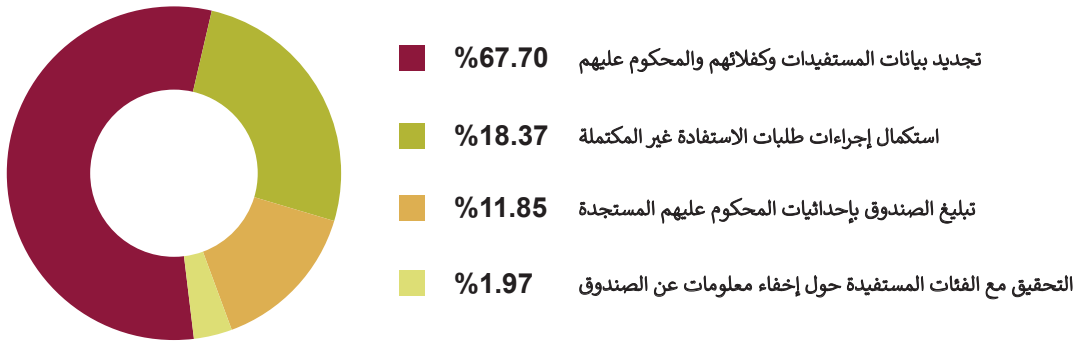
كما ويعتبر وسيلة للإجابة على استفسارات وأسئلة زوار الموقع، حيث يتم الرد على جميع الاستفسارات القانونية من قبل إدارة الشؤون القانونية ومتابعتها، وقد تم خلال هذا العام الرد على أكثر من 150 استفساراً حول قضايا عدة، أهمها: شروط الاستفادة من خدمات الصندوق واستشارات قانونية في مسائل الأحوال الشخصية. أما على صعيد العمل المؤسسي تلقى الصندوق عبر موقع التواصل الاجتماعي عدد من طلبات التطوع للعمل في الصندوق من طلبة الجامعات كمتطلب جامعي.



المتابعة والتحقق من الحالات المستفيدة لضمان وصول الخدمة لمستحقيها

وفي إطار المتابعة والتحقق، قام الصندوق بإجراء (506) مقابلة لغاية ضمان عدم التحايل ووصول الخدمة لمستحقيها. حيث تبين بأن تجديد بيانات الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق وكفلائهم والمحكوم عليهم والتحقق منها احتلت أعلى نسبة من أسباب إجراء مقابلات مع مستحقي/ات النفقة من الصندوق بلغت (67.7%)، والرسم البياني أدناه يوضح أسباب إجراء مقابلات مع الفئات مستحقة النفقة من الصندوق.

أسباب إجراء مقابلات مع الفئات المستحقة للنفقة



الأنظمة والإجراءات المؤسسية المتبعة للصرف

يلتزم الصندوق بالأنظمة والمعايير المحددة للصرف، متبعاً سلسلة من الإجراءات للتأكد من استحقاق الاستفادة من خدماته، وفي حال تبين وجود خلل في أحد شروط الاستفادة من خدماتنا، أو في حال وجود تحايل على الصندوق، يتم وقف الصرف للملف مباشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم وقف الصرف لـ (121) ملفاً خلال هذا العام، (54) ملف من منطقة الوسط، (45) ملف من منطقة الشمال و(22) من منطقة الجنوب. ومن بين أسباب وقف الصرف: عدم توفر شروط الاستفادة من الصرف، حدوث تغيير على الوضع الاجتماعي لمستحقي/ات النفقة من: (طلاق، مصالحة، انتقال حضانة، وفاة المحكوم عليه، عمل الأبناء وتركهم لمقاعد الدراسة أو عقد قران الابنة).

ويجدر الإشارة أنه تم تحويل (8) من مستحقي/ات النفقة من الصندوق إلى النيابة العامة وتقديم شكاوى جزائية بحقهم بسبب إخفاء معلومات وبيانات حول وضعهم الاجتماعي والقانوني والتي تمنع استمرار استفادتهم من خدمات الصندوق وفقاً للقانون. حيث أن (7) من هذه الشكاوى قيد المتابعة وشكاوى تم الفصل فيها وتبرئة المحكوم لها لعدم استكمال الأدلة.





صندوق النفقة
الفلسطيني

حقوق أمانة علينا... وحققنا أمانة عليك...

ما هي النفقة؟

هي ما ينفق بشكل عام من طعام وكسوة ومسكن وتطبيب وتعليم وكل ما يعتبر من الضروريات بحسب العرف والعادة، وذلك بسبب الزوجية أو القرابة أو الالتزام.

الفئات المستفيدة من صندوق النفقة الفلسطيني؟

كل من يصدر لهم حكم نفقة (أولاد، زوجات، والدين، أقارب صغار وكبار سن غير قادرين على الكسب)، من المحكمة المختصة مكتسب الدرجة القطعية ومتعذر تنفيذه على المحكوم لهم/ ن أياً كان مكان الإقامة سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في القدس المحتلة وحتى في الشتات.

ما الوثائق المطلوبة لتنفيذ معاملة النفقة من خلال صندوق النفقة الفلسطيني؟

- حكم النفقة الصادر من المحكمة المختصة مشروحاً عليه أنه اكتسب الدرجة القطعية.
- مشروحات من المحكمة التي أصدرت حكم النفقة، تفيد بأن الحكم لم يطرأ عليه أي تعديل أو إنهاء.
- مشروحات صادرة من دائرة التنفيذ تفيد بتعذر التنفيذ بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية.
- إقرار وتعهد عدلي من قبل المتقدم/ة لضمان صحة المعلومات المصرح بها.
- كفالة عدلية لضمان صحة المعلومات المصرح بها من قبل طالب/ة الاستفادة.
- رقم حساب بنكي للمحكوم له/ها.
- إثبات مهنة ودخل للكفيل.
- صورة هويات المستفيدة والكفيل.
- شهادة ميلاد الأولاد إذا كان الحكم نفقة أولاد.

عليك تبليغ صندوق النفقة الفلسطيني بأي من المعلومات الواردة أدناه في حال وقوعها، لأن عدم قيامك بالتبليغ عنها يضعك تحت طائلة المسؤولية:

- في حال وقع الطلاق، سواء قمت أنت برفع قضية الطلاق أم تم الطلاق غيابياً من قبل الزوج، وإن لم تحسلي على ورقة طلاق.
- في حال وفاة المحكوم عليه بالنفقة (الزوج، الأب، الابن)، سواء علمت بأمر الوفاة بشكل مباشر أو سماعك أية معلومات من قبل آخرين بوفاته أو بوجود شك في وفاته، ففي هذه الحالة تسقط النفقة عنه، ويتم مطالبة الورثة بذلك.
- في حالة وفاة أحد من المستفيدين/ات من الصندوق (الأم، الابن، الابنة، أحد الأقارب).
- في حالة انتقال حضنة الأولاد إلى والدهم سواء من خلال المحكمة الشرعية أو بشكل عائلي متفق عليه، أو تم انتقال الأولاد للسكن مع والدهم أو بيت جدهم أو أي طرف من قبل المحكوم عليه.
- في حال تمت خطبة أي من البنات اللواتي يستفدن من الصندوق (نفقة ابنة)، أو منذ اللحظة التي يتم فيها عقد القران.
- في حال خروج الأولاد الذي يستفيدون من صندوق النفقة (نفقة صغار، أبناء، تعليم)، من المدرسة سواء حصلوا على عمل أم لم يحصلوا.
- في حال تقاضيك أية أموال من المحكوم عليه أو من أي طرف له علاقة بالمحكوم عليه، يجب تبليغ صندوق النفقة الفلسطيني، وعدم استلامها إلا من خلال الصندوق، فهذا يعرضك أنت والكفيل إلى مسؤولية كبيرة.
- في حال علمت بأية معلومات قد تفيد الصندوق في ملاحقة المحكوم عليه، سواء بتغيير مكان عمله أو سكنه أو كان خارج البلاد وقام بزيارتك أو بزيارة أولادك.



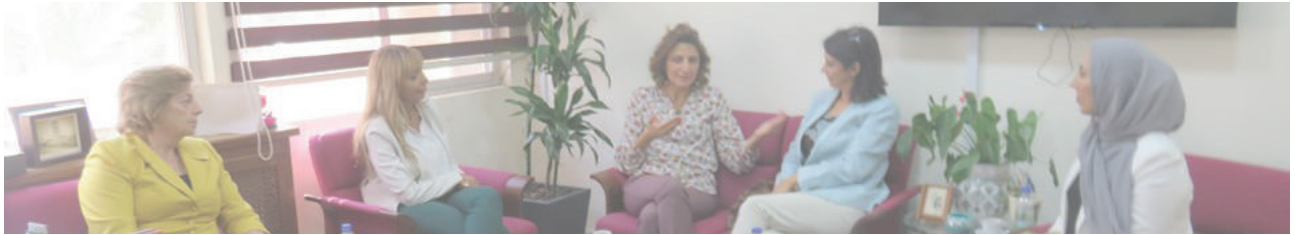
القسم الثاني

المسألة وزيادة نسبة الأموال المستردة

المساءلة أحد أهم ركائز عمل صندوق النفقة الفلسطيني، بالتوازي مع حماية الحقوق، والتي تجسدت كهدف استراتيجي يهدف إلى زيادة نسبة الأموال المستردة، إذ شهد عام 2019 تقدماً ملحوظاً بهذا الخصوص على أكثر من مستوى من خلال:

مأسسة العلاقة مع جهات الاختصاص

لمأسسة الشراكة مع جهات الاختصاص لملاحقة ومساءلة المحكوم عليهم، رصد الصندوق في العام 2019 جملة من الفجوات التي حالت دون استرداد أمواله، لمعالجتها وتفعيل جميع الإجراءات القانونية الممكنة باعتباره مالا عاما يتمتع بصفة الامتياز، ولضمان سلامة الإجراءات المتخذة في تنفيذ القضايا في مختلف المحاكم.



وصولا لاسترداد الصندوق أمواله من المحكوم عليهم ممن هم خارج البلاد، استثمر وفد الصندوق أولى زيارته للملكة الأردنية، وتم الاتفاق على إبرام مذكرة تفاهم مع اتحاد المرأة الأردنية، جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لضمان ملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة ودفع قيمة أحكام النفقة للفئات المستحقة. هذا بالإضافة إلى تطوير الخطاب النسوي الحقوقي التنموي وتعزيز دور الدولة في مسائل الأحوال الشخصية، خاصة النفقة.

وقد عقد الصندوق (134) لقاء وبشكل دوري مع جهات عدة أهمها؛ وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة المواصلات، وزارة الاقتصاد، وزارة العدل، اتحاد الغرف التجارية، هيئة سوق رأس المال، سلطة النقد، الشرطة، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، دوائر التنفيذ والمحاكم الشرعية.

في إطار التعاون مع مجلس القضاء الأعلى، وبناء على الجهود المبذولة سابقاً لتوفير الوقت والجهد وضمان الإجراءات المتخذة، تم الاتفاق على أن تقوم المحاميات بمراجعة الملفات في دوائر التنفيذ طيلة أيام الأسبوع دون تقييد بأيام محددة أو حصر عدد الملفات التنفيذية المراجعة. أضف/ي إلى أن جميع أوامر الحبس والحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة، تصدر باسم الصندوق بخلاف ما كان عليه الحال.

وفي السياق نفسه، أثمر التعاون مع جهاز الشرطة نتائج ملموسة، حيث تم منح أوامر الحبس الصادرة عن الصندوق أولوية في المتابعة والتنفيذ وتعميم أسماء المحكوم عليهم الصادرة بحقهم أوامر الحبس على جميع المعابر. وتم الاتفاق على أن تتم ملاحقة المحكوم عليهم من فئة العمال داخل الخط الأخضر أيام السبت والجمعة بتكثيف دوريات الشرطة على مداخل المدن، والتنسيق مع المعابر. كما تم الموافقة على الربط الإلكتروني بين النظام بالصندوق والنظام بالشرطة، عبر فتح شاشة استعلام لمتابعة أوامر الحبس المنفذة وغير المنفذة، مع تبيان أسباب عدم التنفيذ، والصندوق الآن بصدد البحث عن تغطية مالية لهذا المشروع.



وعقد الصندوق جملة من اللقاءات مع الشرطة لبحث سبل مواجهة المعوقات التي تواجه عمل الصندوق. ومن أبرز المعوقات التي تم مناقشتها على سبيل المثال لا الحصر: رفض الشرطة استلام أوامر الحبس للمحكوم عليهم من حاملي الهوية الزرقاء (القدس)، (مناطق 48)، بسبب عدم وجود خانة مفردة لهم في النظام المحوسب للشرطة، بالإضافة إلى عدم وجود أسباب واضحة لتعذر تنفيذ أمر الحبس، وأحياناً يتم تنفيذ أوامر الحبس دون إشعار الصندوق والمحكمة بذلك.



وفي إطار التنسيق والتشبيك، أصدرت سلطة النقد التعميمات اللازمة للاستعلام عن أرصدة (151) من المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين ومتابعتها مع مراقبي الامتثال بالبنوك لغايات حجزها لصالح الصندوق. مع العلم أنه خلال هذه الفترة، تبين أن جميع المحكوم عليهم المستعلم عنهم لا يوجد لهم حسابات أو أرصدة في البنوك. وهذا قد يعود إلى تحايل أو تهرب المحكوم عليهم لعلمهم بالإجراءات التي ستتخذ بحقهم لئلا يتم الحجز عليها. هذه قضية تستدعي التوقف عندها وتحليلها من قبل الصندوق وجهات الاختصاص، لمعالجتها ضمانا لاسترداد أموال الصندوق.

وفي إطار التعاون مع الوزارات والهيئات ومنها الداخلية، الاقتصاد وهيئة رأس المال، فقد أثمرت الجهود عن خدمة الاستعلام المباشر عن المحكوم عليهم غير المتوافرة بياناتهم لدى الصندوق، كما استلام ردود سريعة وبقوة قياسي حول القوائم المرفوعة من قبلنا. أيضا وفرت وزارة الخارجية المعلومات عن المحكوم عليهم والمتواجدين خارج البلاد، وملاحقة من يقيم في الدول المبرم معها اتفاقيات تعاون قضائي، إلى جانب التشبيك مع القنصليات والسفارات الفلسطينية للوصول إلى المحكوم عليهم.

وبموجب اتفاقية التعاون مع وزارة النقل والمواصلات، يستعلم الصندوق مباشرة عن الأموال المسجلة لدى الوزارة للمحكوم عليهم من خلال البرنامج المحوسب. وتم الحجز على خمس مركبات قانونية من بين (53) مركبة مسجلة بأسماء المحكوم عليهم، لاعتبارها "مشطوبة" وفقا لقيود الوزارة.

ومن بين التحديات التي رصدها الصندوق:

- رفض دائرة تنفيذ بيت لحم الشرعية قرار الاستثناء الصادر من سلطة النقد الذي يقضي بالاستعلام عن أرصدة المحكوم عليهم، لدى البنوك العاملة في فلسطين في الملفات التنفيذية التي يحل بها الصندوق محل المحكوم لها لاسترداد أمواله. وذلك بحجة تعليمات عدم السماح للقضاة بتوجيه قرارات المحاكم مباشرة إلى سلطة النقد إلا بموجب كتاب رسمي من قاضي القضاة، الأمر الذي يعيق سرعة البت في القضايا، فاتحاً المجال لتهرب المحكوم عليهم من الإيفاء بدينهم العام للصندوق من خلال اتخاذ إجراءات نقل الأرصدة، سحبها أو إغلاق حساباتهم.

- دوائر التنفيذ تقوم في بعض الأحيان بصرف المبالغ المتحصلة في الملفات التنفيذية التي حل بها الصندوق للمستفيدين، رغم حلول الصندوق قانونيا واتفاقيا بدل المحكوم لهم لاسترداد أمواله ومتابعة مسألة الحلول مع قضاة التنفيذ وما يترتب عليها من آثار قانونية ومالية. وهذا في جوهره مخالفة لنص القانون لما فيه إهدار للمال العام. وذلك أن الأصل في المبلغ المتحصل هو حق للصندوق كمؤسسة عامة تدفع قيمة أحكام النفقة شهريا لمستحقي الاستفادة من خدماته، ويقوم بالرجوع على المحكوم عليهم بقيمة المبالغ التي تم صرفها باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لدى المحاكم المختصة.

- عدم التزام محكمتي أريحا ونابلس الشرعية بإبلاغ الصندوق عن التغيير الذي طرأ على حكم النفقة الذي صرفه للنفقات المستحقة للنفقة. وفي ذلك مخالفة لأحكام قانون صندوق النفقة 2005، والذي يلزم المحكمة المختصة بالتبليغ عن أي تغيير أو تعديل يطرأ على أحكام النفقات المتابعة من قبل الصندوق.



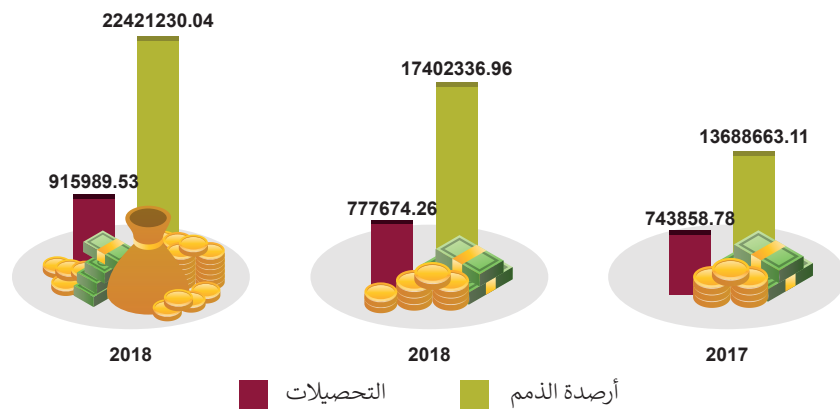


استرداد أموال الصندوق

على صعيد استرداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم، تم خلال العام تحصيل مبلغ (915,989.53) شيقل مقارنة مع (777,674.26) و (743,858.78) لعامي 2018 و 2017 على التوالي. وقد حازت منطقة الشمال على النصيب الأكبر من التحصيلات بمبلغ وصل الى (352,392.71) شيقل، تلتها منطقة الوسط بمبلغ (323,090.82) شيقل ثم منطقة الجنوب بمبلغ (240,506) شيقل.

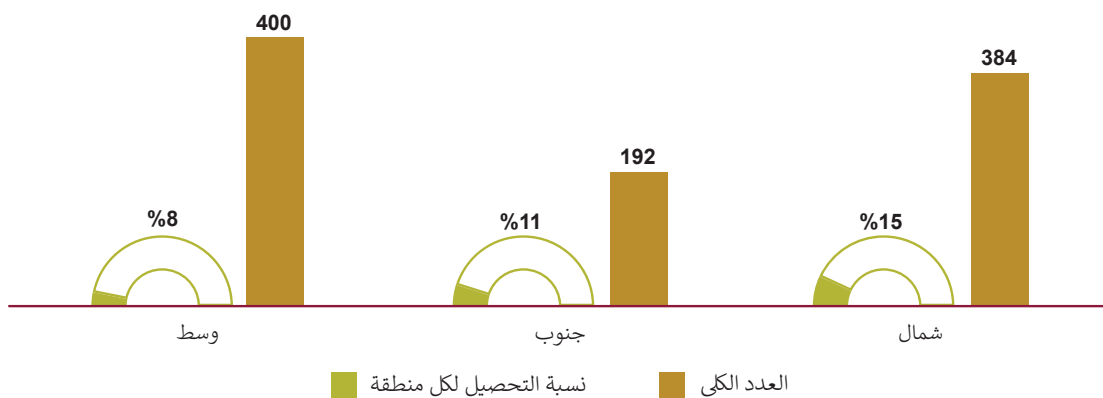
ونجد أن نسبة التحصيل من إجمالي رصيد المبالغ المصروفة للمستفيدين تبلغ (4.09%) مقارنة مع (4.44%) و (5.44%) لعام 2018 و 2017 على التوالي. ومن الملفت أن هناك انخفاض في النسبة وارتفاع في القيمة المطلقة للتحصيل، إلا أن النتيجة منطقية كون منحني الصرف لمستحقي النفقة في تزايد تصاعدي من ناحية القيمة المالية المطلقة. والرسم البياني أدناه يوضح نسبة التحصيل ومقارنتها حسب أرصدة الذمم للأعوام (2017-2019):

مقارنة التحصيلات مع أرصدة الذمم



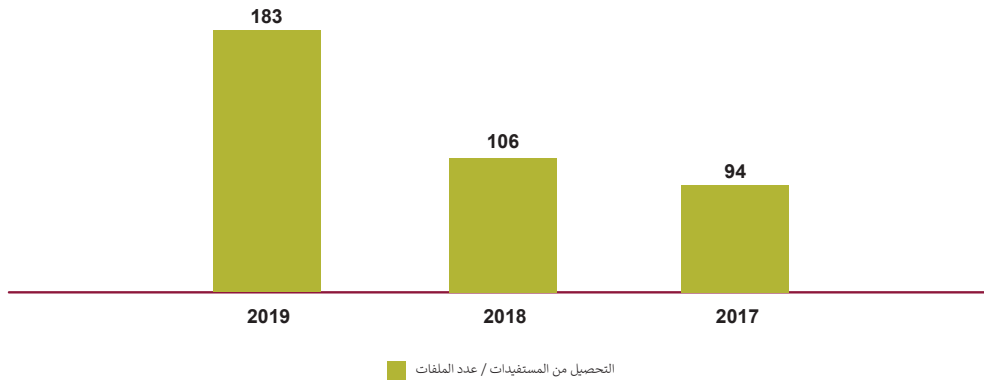
وعلى صعيد الملفات المحصل منها فقد بلغت في مجموعها (183) ملف، منها (40.4%) ملف في منطقة الشمال و (34.4%) ملف في منطقة الوسط و (25.1%) ملف في منطقة الجنوب. وبلغت نسبة التحصيل قياساً بعدد الملفات الكلية الفعالة (36.38%) مقارنة مع (21.61%) في سنة 2018 من عدد الملفات الكلي.

نسبة الملفات المحصل منها قياساً بالعدد الكلي للملفات حسب المناطق





التحصيل من المحكوم عليهم/عدد ملفات/كلي

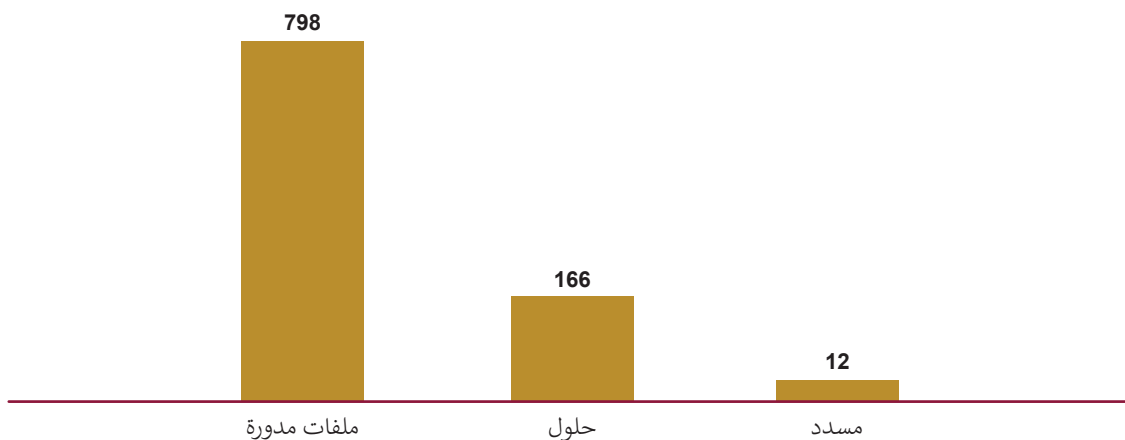


تطوير أنظمة وقوانين وإجراءات تضمن استرداد أموال الصندوق

تم تطوير نظام التسويات الخاص بالمحكوم عليهم والذي كان ساريا في الفترة السابقة لعمل الصندوق ضمن ضوابط وشروط مبنية على تجربة الصندوق في إبرام التسويات مع المحكوم عليهم، ليتجاوب مع مختلف ظروف المحكوم عليهم وحصر الاستثناءات بما يضمن فعالية التسويات لاسترداد أموال الصندوق.

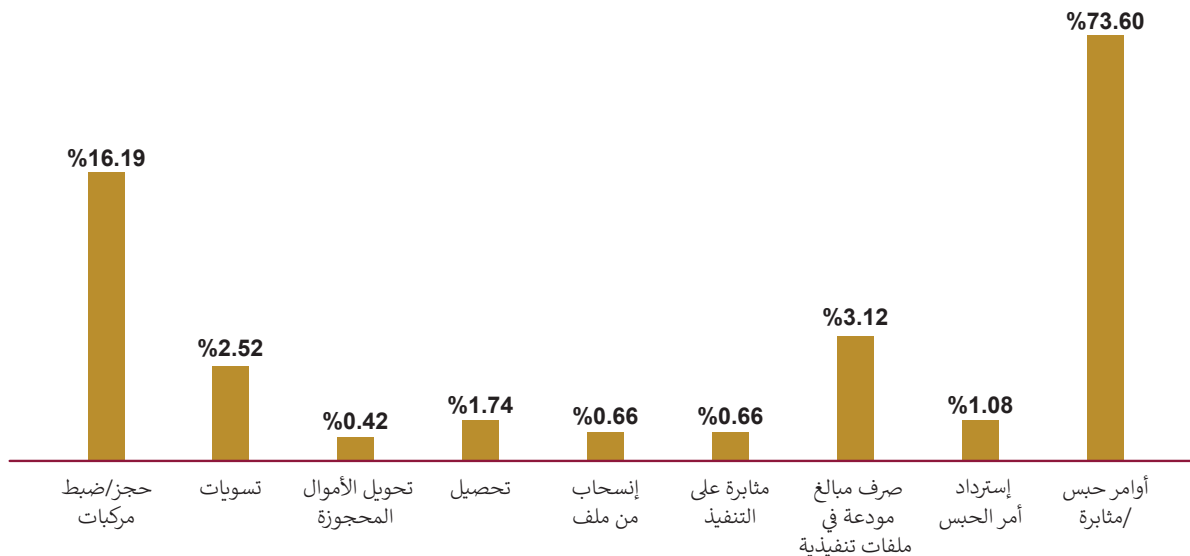
إلى جانب نظام التسويات الخاص، تابع الصندوق خلال العام 2019 ما مجموعه (976) ملفا تنفيذيا منها (798) ملفا مدورا، (166) ملفا حل فيها الصندوق حولا قانونيا محل المحكوم لهم، في حين بلغت الملفات التي تم تسديدها (12) ملفا. الرسم البياني أدناه يوضح تصنيف الملفات التنفيذية خلال العام 2019:

الملفات التنفيذية 2019



اتخذ الصندوق أيضا سلسلة من الإجراءات القانونية بحق (614) من المحكوم عليهم في مختلف مناطق الضفة الغربية: كاستصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم البالغ عددها (539)، بعد متابعة حثيثة لملفات تنفيذية متعذرة التنفيذ واتخاذ (4318) إجراء قانوني في (3732) ملف تنفيذي منها (1228) أمر حبس ومثابة على تنفيذه. والشكل التالي يظهر أهم الإجراءات القانونية المتبعة لاسترداد أموال الصندوق ونسبها من الإجراءات الأخرى.

الاجراءات القانونية



الشكل أعلاه يوضح لنا أن أوامر الحبس احتلت المرتبة الأولى من بين الإجراءات التي يقوم بها الصندوق لاسترداد أمواله. ولدى تحليلنا لفعالية أوامر الحبس والبالغة (539) أمر حبس، نُفذ منها ما نسبته (16.32%)، بحق المحكوم عليهم مقابل (83.7%)؛ تعذر تنفيذ أوامر الحبس. ولتجاوز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس مستقبلا، تم مراجعة وتحليل واقع الملفات ليتبين أن أبرز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس تمثلت بـ: (1) وجود أوامر حبس قائمة ومتابعة من قبل الشرطة غير منفذه لأسباب تتعلق بظروف المحكوم عليهم، كعمل المحكوم عليهم داخل الخط الأخضر بنسبة (31.33%)، (2) تواجد المحكوم عليهم خارج البلاد وفي مناطق (C) أو مناطق خارج نطاق الاختصاص بنسبة (28%)، بواقع (19.17%)، (8.86%)، لكل منهما على التوالي؛ (3) عدم وصول أمر الحبس للشرطة بنسبة بلغت (16.59%)؛ (4) أسباب أخرى بلغت نسبتها (24%) بينها مجهول مكان الإقامة، محكوم بقضايا جنائية.



اليوم الترفيهي







القسم الثالث

تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق



تفعيل شبكة الأمان لأصحاب الحقوق

لتفعيل شبكة الأمان تم تصنيف احتياجات الفئات المستحقة للنفقة وفقاً لبرنامج التمكين الاجتماعي، النفسي، الاقتصادي والقانوني. وعليه، عقد الصندوق (39) لقاءً للتنسيق والتشبيك مع عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من مقدمي الخدمات في جميع أنحاء الضفة الغربية.



وقد شبك الصندوق مع عدد من المؤسسات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية ومن بينها: وزارة العدل، النيابة العامة، وزارة شؤون المرأة. ومن بين أهم الاحتياجات التي تناولتها اللقاءات: أهمية التعاون لرسم السياسات وتبني الإجراءات اللازمة لمناهضة العنف وحماية الحقوق والدفاع عنها، كذلك تبني سياسات التأمين الصحي للفئات المستحقة للنفقة. كما تم إعفاء مستحقي/ات النفقة من دفع رسوم المستندات الصادرة من كاتب العدل لاستكمال المستندات المطلوبة من طرفهم للاستفادة من خدمات الصندوق.

لضمان العيش بكرامة ودعم الصحة النفسية والعقلية للفئات المستحقة للنفقة من الصندوق، واصل طاقم الصندوق النفسي والاجتماعي المختص والمدافعات عن حقوق الإنسان تقييم احتياجات الفئات المستحقة للنفقة، لتوفير الدعم النفسي، التأمين الصحي، ودعم المشاريع الاقتصادية للمرأة مع الشركاء من القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. في عام 2019، شبك الصندوق لـ 89 مستحق/ة مع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير التأمين الصحي لهم. أيضاً، نجح الصندوق في توفير خدمات علاجية مجانية بالتنسيق مع عدد من أطباء الأسنان الذين أبدوا مسؤولية عالية لمن هم بحاجة لهذه الخدمة من مستفيدينا. كما وفر الصندوق الأدوية اللازمة لمستحقيها من الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق، من خلال التنسيق مع المحطة الطبية الملكية الأردنية ولجان العمل الصحي. علاوة على ذلك، قام الصندوق بترميم وتأثيث مسكنين لأصحاب الحقوق في منطقتي وسط وجنوب الضفة الغربية، لضمان قدر من الخصوصية والتهوية والإضاءة وبنية تحتية أساسية لتوفير السكن اللائق كحق أساسي. وأخيراً، وفر الصندوق عدد من التبرعات العينية من لوازم مدرسية وقرطاسية وزعت على أبناء وبنات المستحقات ممن هم على مقاعد الدراسة.

وتجسيدا لأهداف الصندوق في الدفاع عن حقوق الأطفال بما فيها الحق في اللعب والتعبير عن ذاتهم، نظم الصندوق فعالية ترفيهية للأطفال المستفيدين من خدماته في تشرين الثاني 2019، شارك فيها أكثر من ستمائة طفل من جميع محافظات الضفة. وقد حضر الفعالية كل من رئيس مجلس إدارة الصندوق سماحة الدكتور محمود الهباش ومدير عام الصندوق الأستاذة فاطمة المؤقت وموظفيه وعدد من المتطوعين من طلبة جامعة بيرزيت. وقد تخلل اليوم الترفيهي العديد من الفعاليات من ضمنها: فقرات فنية وغنائية، ألعاب خفة، مسرحيات، مسابقات، هدايا، ورسم على الوجوه، بمشاركة فرقة كنفوش. حيث عبر الأطفال وذويهم عن سعادتهم وتقديرهم لدور الصندوق بهذا اليوم "اليوم أسعد يوم بحياتي"، "الصندوق هو الأمل"، "الصندوق حافظ على كرامتي وكرامة أبنائي ومكانتنا".





ننهض بشراكتنا

لا يزال صندوق النفقة يرتقي بتقديم خدماته النوعية من خلال النهوض بشراكتنا مع المجتمع بما في ذلك القطاع الخاص والأفراد والبلديات. في عام 2019، بلغت المساهمات العينية حوالي (88,700) شيقل. توزعت هذه المساهمات على شكل لوازم مدرسية وملابس وترميم وتأثيث مسكنين لأصحاب الحقوق من بين مساهمات أخرى. وقد تحققت المساهمات من خلال جهود طاقم الصندوق الحثيثة في بناء الشراكات ونشر التوعية التي أثمرت تنفيذ ثلاث حملات هي: حملة "العودة إلى المدرسة"؛ "صحتك بتهمنا"، و"حملة شتاء دافئ".



المساهمين	نوع المساهمة	المبلغ الإجمالي المساهم به بالشيقل
مكتبة الفاروق	مستلزمات مدرسية تشمل حقائب مدرسية وقرطاسية.	5,000
سبيتاني للأثاث	كهربائيات لصالح الفئات المستفيدة.	6,700
شركة العجولي	غرف نوم للفئات المستفيدة.	8,000
محلات وهبة فاشن	ملابس للنساء والأطفال.	5,000
جمعية سيدات ترمسعيا	مدافع كهربائية، بطانيات، ملابس لفصل الشتاء ومواد تموينية.	45,000
تيكا: Tikiya Sidi Shibani البيرة	سلات غذائية.	9,000
البنك الوطني	مساهمة مالية تم تحويلها إلى قسيمة شراء من محلات ملابس للفئات المستفيدة.	10,000
المجموع الكلي للمساهمات		88,700



تقديم المساعدة القانونية لأصحاب الحقوق

تعزيزاً لقيم الدفاع عن أصحاب الحقوق، قدم الصندوق (306) استشارة قانونية للمتوجهات المستحقات للنفقة في مسائل الأحوال الشخصية. احتلت قضية آليات زيادة النفقة أعلى نسبة (27.7%)، من بين الاستشارات الأخرى التي قدمها الصندوق بحسب بيانات الإدارة القانونية للعام 2019، تلاها أجرة المسكن والحضانة (16.3%)، نفقة العدة (5.88%)، المشاهدة والاستضافة (5.55%)، الطلاق وأثره على حق النفقة (4.90%)، وأخيراً قضايا أخرى من قبيل النزاع الشقاق، الحقوق المالية للمطلقة، المنع من السفر، إجراءات رفع دعوى جزائية، منع المعارضة في عقار مملوك وغيرها (39.6%).

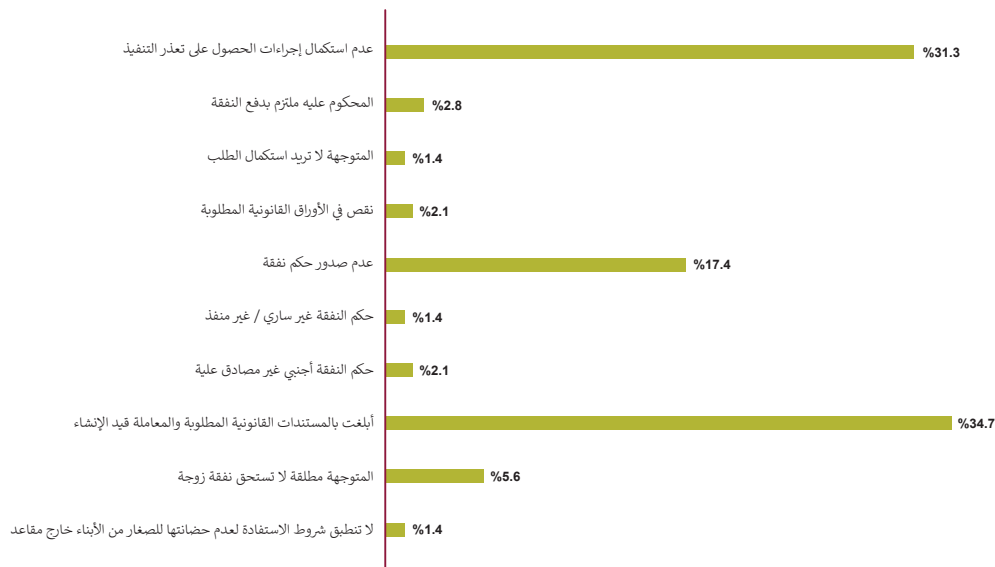


وفي إطار تقديم المساعدة والمرافعة القانونية في مجال تنفيذ قرارات تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، تم تنفيذ (2) أحكام حضانة لأمهات حُرمن لمدة سنوات عديدة من رؤية أبنائهن واحتضانهم، تنفيذ (2) أحكام استضافة ومشاهدة، تنفيذ (40) حكم نفقة في جميع مناطق الضفة.

وفي السياق ذاته، وكتجربة هي الأولى من نوعها في الصندوق في حماية حق الأطفال بهويتهم القانونية كأسط حقوقهم الإنسانية، قام الصندوق وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية باستصدار شهادة ميلاد لطفلين بعد اعتراض ومحاولات حثيثة من قبل والدي الطفلين لمنع استصدارهما في محاولة للضغط على زوجاتهم للتنازل عن حقهن في النفقة وانتزاع حضانة الأطفال.

ورغم محاولات الصندوق في تقديم الخدمة لجميع مستحقي النفقة إلا أن هناك إخفاقات حصلت في استكمال طلب الاستفادة لما مجموعه (147) شخص، كان ذلك نتيجة لوجود نقص في المعلومات والأوراق والمستندات القانونية المطلوبة، على النحو الذي يوضحه الرسم البياني التالي:

أسباب عدم اكتمال (147) طلب مقدم لاستحقاق النفقة من الصندوق









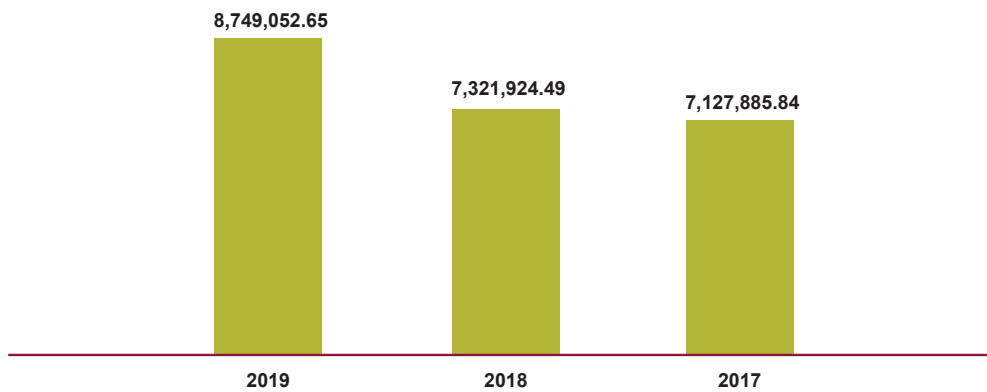
القسم الرابع

استدامة الصندوق

استدامة الصندوق

يعتمد الصندوق بشكل رئيسي وحسب القانون المؤسس والقرار بقانون المعدل له، على موارد الصندوق المالية الرئيسية المتأتية من رسوم عقود الزواج، حجج الطلاق وشهادات الميلاد. والرسم البياني أدناه يوضح الاتجاه العام للإيرادات الكلية المقارنة بعملة الشيقل للفترة من 2017-2019:

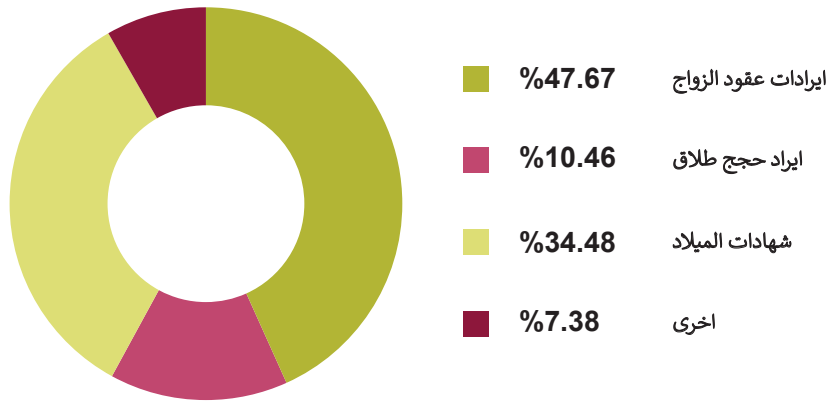
الإيرادات الكلية المقارنة بعملة الشيقل





والرسم البياني أدناه يوضح نسبة مساهمة كل إيراد من إيرادات الصندوق مقارنة مع الأخرى خلال العام 2019:

مساهمة أنواع الإيرادات ضمن الإيرادات الكلية خلال العام 2019



ومن الجدير ذكره أن الإيرادات في العام 2019 انحرفت سلباً بمبلغ (350,446) شيقل عن المتوقعة. ويرجع ذلك إلى تعويم سعر صرف الدينار الأردني في المحاكم الشرعية ما أثر على إيراد عقود الزواج وحجج الطلاق. والرسم البياني التالي يظهر الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة خلال الأعوام 2017-2019 بعملة الشيقل:

مقارنة الإيرادات الفعلية والمتوقعة



الرقابة والمتابعة

تعمل الإدارات المختلفة ضمن مسؤوليات وواجبات محددة بتنسيق فعال مع بعضها البعض من أجل ضمان العمل ككيان واحد داخل الصندوق. واستناداً إلى دليل السياسات والإجراءات الإدارية، فإن جميع الموظفين لديهم وصفا وظيفيا محددا يتماشى ودور كل منهم داخل كل إدارة من الإدارات. على الرغم من هذا الوضوح، لا يزال الصندوق يعاني من قلة عدد الموظفين/الموظفات، وبالتالي يتم تكليفهم بمهام ومسؤوليات داخل الإدارات الأخرى المعنية. وهذا يشكل عبئاً إضافياً على الموظفين خاصة في مجالات التنسيق والمتابعة مع الجهات المختلفة. في ضوء هذا التحدي، عمل الصندوق على فحص التحديات التي تواجهه من خلال مراجعة الهيكل التنظيمي وتنقيحه بما يضمن الاستجابة لطبيعة العمل وحجمه، وذلك تماشياً مع رؤية وخطة الصندوق الاستراتيجية التي بدأنا العمل على تطويرها لخمس سنوات.

المؤشر الأول: التواصل بين الموظفين/ات.

تتبنى إدارة الصندوق آلية واضحة للتواصل مع الموظفين/ات بما في ذلك الاجتماعات الدورية للطاقيم واجتماعات الإدارة والاجتماعات بين الإدارات واجتماعات الموظفين الفردية. يتم استثمار هذه الاجتماعات مع خطط العمل التنفيذية للموظفين/ات لتقييم الأداء العام لهم. بحيث يتم رصد الإشكاليات والتحديات التي تواجه الموظفين/ات أثناء تنفيذ مهامهم، هذا بالإضافة إلى استعراض البرامج وسبل تنفيذها. المهام والتحديات والتدابير والخطط البديلة التي يلجأ إليها الصندوق يتم استخدامها لتحقيق الفعالية الشاملة للبرامج جنباً إلى جنب مع عمليات الإدارة التكوينية التي تشمل حلقات التغذية الراجعة المستمرة من أصحاب الحقوق. علاوة على ذلك، يتم إصدار التعاميم والتوجيهات الإدارية لجميع الموظفين/ات بهدف تنظيم سير عمل الصندوق والتأكد من أن جميع الموظفين/ات على اطلاع دائم بجميع التطورات داخلياً وخارجياً.





المؤشر الثاني: الأرشفة وذاكرة المؤسسة

يحتفظ صندوق النفقة بنسخ ورقية وأخرى إلكترونية لجميع الملفات والمستندات، يتم تعقبها من خلال نظام أرشفة وخادم محوسب. يتم الاحتفاظ بالوثائق التنظيمية الداخلية والوثائق الخارجية والمراسلات في النظام الإلكتروني من أجل دعمها في حالة وجود ملفات ورقية تالفة. علاوة على ذلك، يتم الاحتفاظ بالمعلومات التنظيمية على ورقة Excel لتسهيل الوصول إلى المستندات المطلوبة بسهولة.

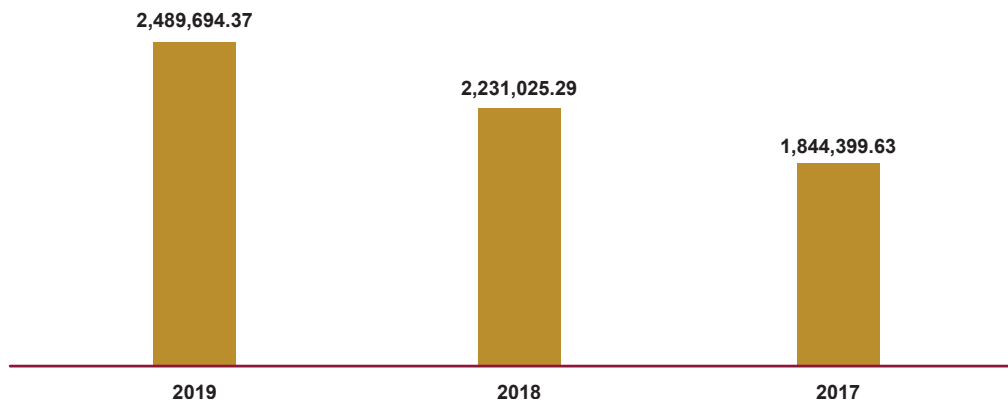
في عام 2019، قام الصندوق بتحديث نظام الموارد البشرية الإلكتروني الخاص به، لمساندته في إدارة موارده البشرية وتنظيم العمل. ويشمل النظام عدة مستويات منها: التوثيق الشامل لمعلومات وبيانات الموظفين الديمغرافية، العائلية والوظيفية، وأرشفة مستندات وأوراق الموظفين/ات، ضبط دوام الموظفين/ات من حيث الحضور، الانصراف، الغياب، التأخير، العمل الإضافي والمأموريات في مختلف فروع الصندوق بما في ذلك توفير نظام إدارة الرواتب.

ضمان الشفافية

وفي العام 2019 بلغ إجمالي مصاريف الصندوق (2,489,694.37) شيقل مقارنة مع (2,231,025.29) لعام 2018. وجدير ذكره أن المصاريف انحرفت إيجاباً عن المتوقع بقيمة بلغت (670,489.63) شيقل. والسبب في هذا الانحراف يعود إلى جملة من الأسباب منها: الزيادة غير الطبيعية في الصرف لمستحقي النفقة من الصندوق (قيمة النفقات) وانخفاض الإيرادات نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني وتأثيره على إيرادات عقود الزواج وحجج الطلاق. وهذا قاد إلى اتباع سياسة تقشف تمخض عنها تجميد تنفيذ مصاريف التأمينات، نشر المعرفة عن خدمات الصندوق، وتقنين بعض المصاريف الفعلية مثل المياه، الكهرباء والرواتب. على مستوى ثاني تشير المعطيات إلى انخفاض في وفر عام 2019 قياساً بالعام الذي سبقه.

وبشكل عام تشير المعطيات إلى أن الاتجاه العام لمصاريف الصندوق خلال السنوات الثلاثة الماضية تصاعدي، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه:

الاتجاه العام للمصاريف للأعوام 2019، 2018، 2017 بعملة الشيقل





الاطلاع على تجارب المؤسسات التي تقدم خدمات مشابهة لخدمات الصندوق

نظرا لأهمية استدامة عمل الصندوق كمرجعية قانونية واجتماعية، فإنه يسعى إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات العاملة في قطاع العدالة من خلال بناء الشراكات الإقليمية والدولية. كما يسعى إلى تنويع موارده من خلال التواصل مع المؤسسات المانحة.

الأردن:



في سبتمبر 2019، خلق صندوق النفقة الفلسطيني بتجربته الرائدة على صعيد عربي في أولى زيارته للأردن، حيث التقى وفد من الصندوق ممثلاً بمدير عام الصندوق الأستاذة فاطمة المؤقت، مديرة الإدارة العامة للشؤون القانونية الأستاذة هديل ربيعي، ومديرة مكتب المدير العام السيدة ديانا أبوشلبك، مع وفد صندوق التسليف الأردني ممثلاً بالسيد فيصل رشدان وعدد من الطاقم. وقد هدف اللقاء إلى تعميق تجربة الصندوق كتجربة عربية رائدة، إلى صندوق التسليف الأردني كتجربة عربية حديثة. وذلك نظراً لتمييز تجربة الصندوق في تحقيق العدالة المتمثلة بحماية حقوق الفئات المستحقة للنفقة ومساءلة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة. وخلال اللقاء، تم التأكيد على أهمية بناء الجسور ما بين الطرفين لنقل المعرفة والتعلم على أساس التجارب التي تستند إلى فلسفة وتطبيق نهج حقوقي تنموي مستدام. كما التقى الصندوق خلال الزيارة باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، اتحاد المرأة الأردنية وجمعية المحامين الأمريكيين لتوسيع العلاقات وفرص الشراكة.

لبنان:

وفي آذار 2019، شاركت مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني عبر تقنية الفيديو كونفرنس تجربة صندوق النفقة الفلسطيني في مؤتمر عُقد في بيروت حول «عدالة النساء في العالم العربي» والذي كانت قد نظمتها المفكرة القانونية بالتعاون مع منظمة Legal Action Worldwide. وقد شارك في المؤتمر عدد من الخبراء القانونيين والقضاة الشرعيين والمحامين والمحاميات من لبنان والبلاد العربية لا سيما فلسطين، لبنان، المغرب وتونس. وقد كانت مداخلة المؤقت في اليوم الثاني من المؤتمر حول تجربة الصندوق كتجربة عربية رائدة، مع تبيان دوره في تحقيق الحماية للنساء من العنف الاقتصادي، ضمن محور مسؤولية الدولة في حماية النساء.



إسبانيا:



كما مثلت مدير عام الصندوق دولة فلسطين في آذار أيضاً لعام 2019، في إعداد الخطة الاستراتيجية الإقليمية (2020-2025) لبناء برنامج «مسار للنوع الاجتماعي» بدعوة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي لأجل التنمية AECID في مدريد/ إسبانيا، على مستوى العالم العربي ضمن وجهة نظر إقليمية تدعم أسس الشراكة بين الدول، وقد حضر عدد من الممثلات والخبيرات من الوطن العربي كالأردن، الجزائر، موريتانيا، مصر وتونس. حيث تم تقديم ورقة وإدارة حلقة نقاش من قبل مدير عام الصندوق كخبيرة قانونية في مجال النوع الاجتماعي حول المشاركة السياسية للمرأة (الفرص/التحديات)، وتم التأكيد على ضرورة تطوير آليات الرصد والمتابعة والمحاسبة لإنفاذ القوانين والإجراءات التي تسهل المشاركة السياسية للنساء ووصولهن الى مراكز صنع القرار.



جائزة النزاهة والشفافية

حصد الصندوق جائزة النزاهة والشفافية. وقد كرم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الصندوق في حفل النزاهة الوطني الرابع عشر للعام 2019 عن مؤسسات عامة تبنت مبادرات من شأنها تعزيز قيم النزاهة في تقديم الخدمات العامة بعدالة وجودة ومساواة للمواطنين والمواطنات.

وقد كانت المبادرة المنفذة التي كنا قد تقدمنا بها على مستوى تعزيز قيم النزاهة، الشفافية، العدالة، الحماية والمساءلة والتي هدفت إلى:

1. تعزيز قيم النزاهة والشفافية في تقديم الخدمة لمستحقيها. (باتباع سلسلة إجراءات للمتابعة والتحقق من استحقاق الفئات المستفيدة للخدمة التي يقدمها الصندوق بتنفيذه أحكام نفقة متعذرة التنفيذ، وذلك لمنع التحايل وحفاظاً على الشفافية وتحقيقاً للعدالة).

2. تعزيز قيم العدالة في إيصال الخدمة لمستحقيها. (لنشر المعرفة بخدماته للوصول إلى الفئات المستحقة للنفقة، من خلال إجراءات عدة، أهمها نسج العديد من العلاقات مع وسائل الإعلام الإلكترونية، المكتوبة والمسموعة، ونسج علاقات مع مؤسسات تقدم خدمات للفئات المهمشة من النساء، الأطفال وكبار السن في محافظات عدة).



3. تعزيز قيم الحماية لمستحقي النفقة. (دفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها بشكل شهري، عقد لقاءات تشاورية في محافظات عدة لرصد الانتهاكات والإشكاليات التي تواجهها النساء للوصول إلى العدالة في سبيل تحقيق الحماية لهن من انتهاك حقوقهن، تقديم سلة خدمات متكاملة اقتصادية، قانونية، نفسية واجتماعية تلبي الاحتياجات العملية لتجنيبهم ذل الحاجة والعوز، وكذلك تفعيل شبكة الأمان، وتحويل الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق للمؤسسات الشريكة التي تلبي احتياجاتهم المرصودة).

4. تعزيز قيم المساءلة للفارين من وجه العدالة. (مأسسة العلاقة مع جهات عدة ذات العلاقة لضمان مساءلة المحكوم عليهم، وتفعيل الإجراءات الممكنة لاسترداد أموال الصندوق وزيادة التحصيل، وقد أبرم الصندوق عدة مذكرات مع هذه الجهات منها: الشرطة، سلطة النقد ووزارة النقل والمواصلات. وقد طور الصندوق مجموعة من الإجراءات القانونية في سبيل تحقيق سيادة القانون ومساءلة الفارين من مسؤولياتهم تجاه زوجاتهم، آبائهم وآبائهم، منها: اعتماد نظام تسويات مع المحكوم عليهم لاسترداد أموال الصندوق، الاستعلام المباشر لدى الجهات ذات العلاقة عن أية أموال منقولة وغير منقولة أو أسهم مسجلة باسم المحكوم عليهم أو أية مستحقات أو رواتب لغرض الحجز عليها من قبل الصندوق، إلى جانب استصدار أوامر حبس بحق المحكوم عليهم وتعميمها على جميع المعابر من خلال الشرطة).







صندوق النفقة الفلسطيني

Ramallah

+970 2 298 8747

+970 2 296 1991

info@pmf.org.ps

Ezmeqna Building, 1st floor.
P.O. Box 220, Ramallah

Nablus

+970 9 237 6747

+970 9 237 6747

info@pmf.org.ps

Al-Burj Building, Rafidia
15th floor, office number 1506

Hebron

+970 2 222 8587

+970 2 222 8587

info@pmf.org.ps

Al-Rashad Mall
4th floor, office number 75